مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 13 – العدد: 02 (2022)، ص: 59 - 70
P-ISSN: 2170-1040
E-ISSN: 2602-5426

القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي للمحروقات لتحقيق النمو الاقتصادي
-دراسة حالة الجزائر (2015-2020)-

Agricultural Sector As a Strategic Alternative to Hydrocarbons To Achieve Economic growth
A case study from Algeria (2015-2020)

مريم ديلمي[1]♦، طلال زغبة[2]

[1] مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، (الجزائر)، meryem.dilmi@univ-msila.dz

[2] مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، (الجزائر)، talal.zeghba@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/17 تاريخ القبول: 2022/10/11 تاريخ النشر: 2022/10/13

ملخص:

تهدف الدراسة الى معرفة الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر باعتباره البديل الاستراتيجي لتطوير الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، وذلك من خلال تحليل واقع الفلاحة في الجزائر للفترة الممتدة بين (2015-2020)، من خلال التطرق الى تطور كل من الانتاج النباتي والحيواني و متابعة تطور نسب مساهمة القطاع الفلاحي في بعض المؤشرات الاقتصادية كالناتج الداخلي الخام، القوى العاملة، الصادرات والواردات، وقد بينت نتائج الدراسة تنوع الانتاج الفلاحي في الجزائر بشقيه النباتي والحيواني، بحيث انه يسهم بنسبة لابأس بها في الناتج الداخلي الخام، وتعتبر الفلاحة إحدى أبرز القطاعات التي توفر فرصا للشغل.

كلمات مفتاحية: القطاع الفلاحي، الانتاج النباتي والحيواني، الصادرات والواردات الفلاحية.

تصنيف JEL : Q18، J43.

Abstract:

The study aims to know the role played by the agricultural sector in achieving economic growth in Algeria as a strategic alternative to develop the national non-hydrocarbons economy. This can be reached by analyzing the reality of agriculture in Algeria for the period from 2015 to 2020, and by addressing the development of each of the plant production and livestock and follow-up the development of the agricultural sector's contribution rates in some economic indicators such as the GDP, manpower, exports and imports.

The results of this study showed the diversity of agricultural production in Algeria, in both plant and animal, which contributes to a significant proportion of the GDP, and considered the agriculture sector among the most important sectors that provide job opportunities.

Keywords: The agricultural sector, plant and animal production, agricultural exports and imports.
JEL Classification: Q18, J43.

♦ المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعتبر القطاع ألفلاحي من بين إحدى الركائز الهامة التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية لأي دولة تريد تحقيق الاكتفاء الذاتي، وزيادة على ذلك فهو يمثل المصدر الأساسي لدخل الفلاحين والإنتاج ألفلاحي في كل المجتمعات، وخاصة أن عدد السكان في تزايد مستمر وعليه زيادة الحاجة للأمن الغذائي، وكون هذا القطاع استراتيجي فهو يؤثر في العديد من القطاعات الاخرى، اذ تدخل مخرجات القطاع الفلاحي في عمليات انتاجية لقطاعات اخرى. وبالتالي فأي تطور يشهده القطاع ينعكسا على باقي القطاعات ومنه على الاقتصاد الوطني، بمختلف مؤشراته: (الناتج الداخلي الخام، القوى العاملة، الصادرات والواردات...الخ)، من خلال ما سبق، يتم صياغة التساؤل الرئيسي على النحو التالي:

1.1 إشكالية البحث:

ما مدى مساهمة الانتاج النباتي والحيواني في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟.

2.1 أسئلة البحث:

تندرج ضمن الإشكالية الرئيسية للبحث الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك آثر لإنتاج القطاع الفلاحي على مؤشرات النمو الاقتصادي؟؛
- هل يساهم إنتاج القطاع الفلاحي في الرفع من الناتج الداخلي الخام؟؛
- هل يساهم إنتاج القطاع الفلاحي في توفير القوى العمالة في الجزائر؟؛
- هل يؤثر الإنتاج النباتي والحيواني على صادرات وواردات الدولة؟.

3.1 فرضيات البحث:

للإجابة عن الإشكالية والأسئلة المطروحة سننطلق من الفرضيات التالية:

- يؤثر إنتاج القطاع الفلاحي على مؤشرات النمو الاقتصادي؟؛
- يساهم إنتاج القطاع الفلاحي في الرفع من الناتج الداخلي الخام؟؛
- يساهم إنتاج القطاع الفلاحي في توفير القوى العمالة في الجزائر؟؛
- يؤثر الإنتاج النباتي والحيواني على صادرات وواردات الدولة؟.

4.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع من الدور الذي يلعبه قطاع الفلاحي في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك كبديل استراتيجي للمحروقات، وذلك كونه من أهم القطاعات التي يقوم عليها اقتصاد أي بلد لمساهمته في تحقيق النمو على مستوى أغلب مؤشرات الاقتصاد الوطني (الناتج الداخلي الخام، القوى العاملة، الصادرات والواردات...الخ).

5.1 أهداف البحث:

- التعرف على حقيقة القطاع الفلاحي في الجزائر باعتباره أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني؛
- إبراز أثر نشاط القطاع الفلاحي في تحقيق النمو الاقتصادي؛ وذلك من خلال عرض تأثيره على بعض المؤشرات الاقتصادية.

6.1 المنهج المستخدم في البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف من وراء هذا البحث، سنتبع المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض واقع قطاع الفلاحة في الجزائر، وكذلك تطو الانتاج النباتي والحيواني في أرقام وإحصاءات كمدخل، ومن ثمة عرض مساهمة قطاع الفلاحة في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك عبر عرض أثره على بعض مؤشرات النمو الاقتصادية.

7.1 الدراسات السابقة:

- دراسة كتمير حورية، بركان زهية، بعنوان: **"القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي للمحروقات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية (نمذجة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1980-2016 في الجزائر"**، عبارة عن مقال نشر في مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 19-2018، يهدف الى دراسة اثر نمو القطاع الفلاحي على التنمية الاقتصادية المعبر عنها بمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بينات سنوية خلال الفترة 1980-2016، ويستند هذا الى تحليل بعض مؤشرات القطاع الفلاحي، ثم بناء نموذج قياسي لقياس الاثر وهذا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة. وتم التوصل من خلال هذه الدراسة الى ان نمو القطاع الفلاحي يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير والطويل.
- دراسة زلاطو نعيمة، حداشي حكيم، بعنوان: **"المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري، للوصول الى التنمية الاقتصادية"**، عبارة عن مقال نشر في مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد 03-2019، تهدف هذه الدراسة الى معرفة المقومات التنموية للقطاع الفلاحي بالجزائر التي تقودنا الى تحقيق التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، نظرا للدور الكبير الذي تؤديه الفلاحة في الاقتصاد الوطني، من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق القيمة المضافة، وأهميتها الكبيرة من خلال تبني سياسات فلاحية وتنفيذ مخططات تنموية.

2. ماهية النمو الاقتصادي والفلاحة:

يعتبر تحقيق الاكتفاء الذاتي مسالة إستراتيجية إذ لا يمكن الحديث عن النمو الاقتصادي والفلاحي دون الأخذ بالاعتبار دفع القطاع الفلاحي وتطويره وفق مخططات علمية مدروسة.

1.2 تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين، ويعرف ايضا بزيادة تحدث في مؤشرات الاقتصاد الوطني مثل زيادة في الناتج الداخلي الخام او الصافي بشكل حقيقي[(1)]، والنمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي وانما يتعدى ذلك الى حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا الا اذا كان معدل نمو الدخل الكلي اكبر من معدل النمو السكاني[(2)].

وللنمو الاقتصادي استراتيجيتين، حيث انقسم الاقتصاديون الى فريقين من حيث وجهة النظر بشأن الاستراتيجية الملائمة للتنمية، وهاتين الاستراتيجيتين هما[(3)]:

- استراتيجية النمو المتوازن: يرى انصار هذه الاستراتيجية، ان عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية يجب ان تعتمد برنامجا شاملا لكافة القطاعات المختلفة، اي بمعنى ان تكون الاستثمارات موزعة بين القطاعات، لأن كل قطاع يمثل سوقا لنتائج القطاع الآخر من اجل احداث تغيير كبير، وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني للتغلب على كثير من عوائق التنمية، ويتضح ان الاستراتيجية تهدف الى تحقيق النمو المتوازن والانتقال بالاقتصاد المتخلف الى المتقدم.

- استراتيجية النمو غير المتوازن: ينطلق انصار هذه الاستراتيجية من فكرة ان يكون التركيز من قبل الدولة على قطاع رئيسي ورائد في المجتمع وذلك لقلة المارد المالية للاستثمارات في خطط التنمية ويعمل هذا القطاع على جذب القطاعات الاخرى الى مرحلة النمو المتوازن مما يؤدي الى تحقيق التنمية المنشودة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية، ولقد ركزوا على ان توزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشروعات ينتج عنه صغر حجم هذه المشروعات عن الحجم الامثل، وهذا ما يضر بالكفاءة الانتاجية، اما فيما يخص ضيق السوق فقد اكدوا ان هذه الاستراتيجية ليس هدفها خلق اسواق جديدة ولكن تنمية الاسواق الموجودة فعلا، او استبدال الواردات بمنتجات محلية.

2.2 تعريف الفلاحة:

تعرف الفلاحة على انها علم وفن صناعة وانتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان (علم لأنها تعتمد وتقوم على اجراءات وقواعد معينة، وفن كونها قائمة بشكل اساسي على مهارات الفلاح وقدرته على الابداع والابتكار في هذا المجال. كما يمكن تعريفها على انها جميع الانشطة التي يمارسها الانسان والمتعلقة بالأرض والحيوان، بغية تحقيق العيش الكريم، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع استعمال مختلف الطرق التقليدية والحديثة في الزرع والغرس وتربية الحيوانات الزراعية[4].

كما عرفها البعض على انها: العملية التي من خلالها يقوم الانسان بضبط الانظمة الايكولوجية لتلبية الاحتياجات الغذائية لنفسه اولا ومجتمعة[5]

اما المشرع الجزائري فعرف الفلاحة:" يعتبر كل ذو طابع فلاحي، كل نشاط يرتبط بسيرة دورة نمو منتج نباتي او حيواني وتكاثره، ويعتبر كل نشاط يستند الى الاستغلال او هو امتداد له، لا سيما خزن المنتجات النباتية او الحيوانية وتحويلها وتسويقها وتوضيبها عندما تتولد هذه المنتجات من الاستغلال[6].

3.2 وظائف القطاع الفلاحي في الاقتصاد:

تلعب الفلاحة دورا مرموقا في تنمية الكثير من الانشطة الاقتصادية المختلفة، فقد استطاعت هذه الانشطة الزراعية بمنتجاتها المتنوعة ان تحرك مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة، تجارة وخدمات اخرى. إذ ان الفلاحة كانت وستبقى مصدرا أساسيا لتوفير المواد الغذائية الضرورية للسكان[7].

الشكل رقم (01): وظائف الفلاحة

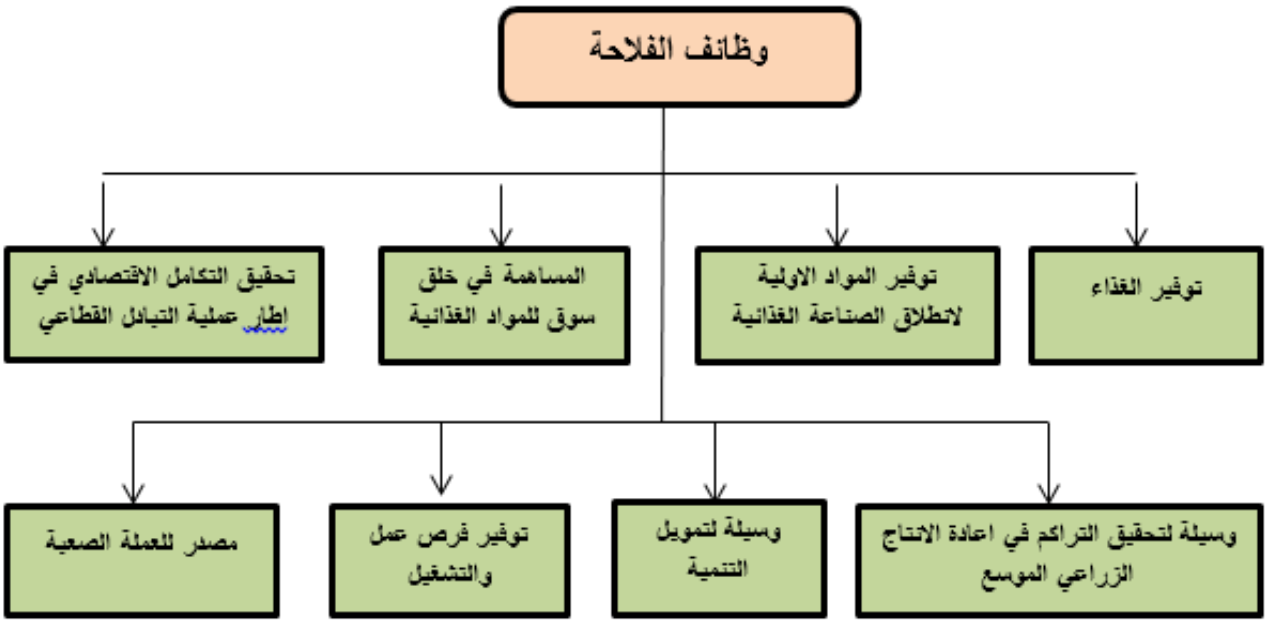

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مراجع مختلفة

3. واقع الفلاحة في الجزائر:

يعتبر القطاع الفلاحي من بين اهم القطاعات الاساسية في الاقتصاد الوطني نظرا للدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعد الفلاحة المصدر الرئيسي للغذاء والصناعة الغذائية وضمان الامن الغذائي، وتحقيق التنمية الشاملة والمستديمة. والجزائر على غرار باقي الدول تسعى عبر مختلف جهودها الى النهوض بهذا القطاع بشقيه النباتي والحيواني كخيار استراتيجي للتخلص من التبعية للمحروقات، وفيما يلي سنعرض واقع الفلاحة في الجزائر وذلك من خلال عرض اهم تطورات وإمكانيات قطاع الفلاحة في الجزائر.

1.3 المؤشرات الطبيعية للقطاع الفلاحي في الجزائر:

أ) **تطور المساحة الفلاحية الى اجمالي المساحة:** تحتل الجزائر المرتبة الأولى افريقيا من حيث المساحة اذ تقدر ب 238174.10 الف هكتار، وهي تحتوي على رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية، والجدول التالي يتضمن تطور المساحة الزراعية وتوزيع استخدامها كما يلي[8]:

الجدول رقم (01): استخدامات الاراضي في الجزائر خلال الفترة 2017-2019.

الوحدة: ألف هكتار

البيان	المساحة الصالحة للزراعة			مساحة المراعي	مساحة الغابات
	اجمالي المساحة الصالحة للزراعة	المساحة الزراعية المستغلة	المساحة الزراعية غير مستغلة		
2017	43769.89	8534.60	35235.9	32798.67	197.20
2018	85700.17	5522.41	80177.76	32788.83	1930.00
2019	85825.79	5724.78	80101.01	32755.97	4090.99

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 40، 2020.

من خلال الجدول اعلاه، نجد ان المساحة الصالحة للزراعة عرفت تزايد خلال الفترة (2017-2019)، في عام 2017 بلغت 43769.89 الف هكتار لتصل في عام 2019 الى 85825.79 الف هكتار ما يمثل 36% من اجمالي المساحة الكلية للجزائر. كما نلاحظ ايضا ان المساحة الصالحة للزراعة تنقسم الى قسمين، مساحة زراعية مستغلة والتي شهدت تراجع خلال فترة الدراسة ففي عام 2019 قدرت بـ 5724.78 الف هكتار بعدما كانت في عام 2017 تقدر بـ 8534.60 الف هكتار ، ومساحة زراعية غير مستغلة والتي شهدت تزايد على عكس الاراضي الزراعية المستغلة، اذ قدرت في عام 2017 بـ 35235.9 الف هكتار، لتصل الى 80177.76 الف هكتار و 80101.01 الف هكتار خلال عامي 2018 و 2019 على التوالي.

بينما عرفت مساحة المراعي ثباتا نسبيا خلال سنوات فترة الدراسة بحوالي 32755.97 الف هكتار و ذلك عام 2019، في حين شهدت مساحة الغابات في الجزائر خلال نفس الفترة تزايد ملحوظا من 197.20 الف هكتار عام 2017 الى 4090.99 وذلك عام 2019.

ب) **نصيب الفرد من الاراضي الزراعية المستغلة:** يعبر تطور نصيب الفرد من الأراضي الزراعية المستغلة عن تأثير زيادة عدد السكان عليها[9]، والشكل ادناه يوضح نصيب الفرد من اجمالي المساحة المزروعة خلال الفترة 2017-2019.

الشكل رقم (02): تطور نصيب الفرد من الاراضي المزروعة في الجزائر (2017-2019).

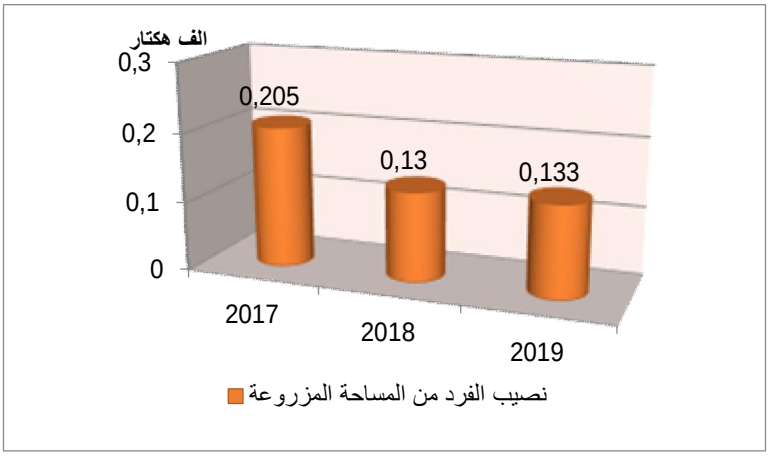

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات: الكتاب السوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 40، 2020.

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ان نصيب الفرد من اجمالي الاراضي المزروعة في الجزائر شهد انخفاضا عام 2017 مسجلا بذلك 0.130 الف هكتار، بعدما سجل 0.205 الف هكتار عام 2019 وهي اكبر قيمة له في السنوات الثلاث محل الدراسة.

2.3 الإنتاج النباتي في الجزائر:

يتميز الانتاج النباتي في الجزائر بالتنوع نظرا لتعدد المناطق الجغرافية واختلاف طبيعة المناخ والتضاريس عبر التراب الوطني. حيث يمكن ابراز تطور الانتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2015-2019 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور الانتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة (2015-2019).

الوحدة: (الف طن)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الحبوب	3829.37	3445.16	3478.07	6065.94	5633.45
الخضر	12785.42	8880.20	8882.46	9464.27	8775.91
الفواكه	4962.45	4796.74	4942.65	14634.71	5006.10
التمور	990.38	1029.60	1058.56	10947	1136.03
الزيتون	420.33	696.43	684.446	860.78	868.75
البقوليات	107.35	77.31	107.21	146.30	146.56
الاعلاف الخضراء	2584.51	4797.64	4063.03	4889.65	3462.95
الالياف	0.03	0.03	0.08	0.08	0.08
التبغ	8.80	9.84	10.29	10.69	15.16
الزراعة العضوية	766.3	772	772	772	772
الزراعة المحمية	1033.78	1083.96	1205.82	1070.26	1138.04

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 40، 2020.

يتضح لنا من خلال الدول اعلاه، ان انتاج الحبوب في الجزائر قد عرف تذبذبا في السنوات الاولى من فترة الدراسة ففي عام 2015 قد بلغ 3829.37 الف طن لينخفض بعدها مسجلا ما يعادل 3445.16 الف طن وذلك عام 2016، ليرتفع بعدها في عام 2018 الى ما يقدر بـ 6065.94 الف طن كأعلى قيمة له خلال سنوات فترة الدراسة. في حين شهد انتاج الخضر تراجعا ملحوظ ففي عام 2015 قد بلغ الانتاج ما يقدر بـ 12785.42 الف طن كأعلى قيمة بينما سجلت اقل قيمة في عام 2019 بقيمة 8775.91 الف طن. اما بالنسبة لشعبة التمور والزيتون، فقد عرفا تزايد مستمر مسجلين اعلى قيمة لهما في عام 2019 بما يقارب 1136.03 ألف طن و 868.75 الف طن على التوالي. في حين شهدت شعبة الفواكه تذبذبا في انتاجها في السنوات الاولى، لترتفع مسجلة اعلى قيمة لها بقيمة 14634.71 ألف طن وذلك عام 2018، كي تشهد انخفاض في العام الموالي لتسجل ما يقارب 5006.10 الف طن. اما فيما يخص كل من انتاج الالياف والزراعة العضوية الزراعة المحمية ثباتا نسبيا مسجلين ما يقدر بـ 0.08 ألف طن 772 ألف طن و 1205.82 الف طن في عام (2019، 2019، 2017) على التوالي كأعلى قيمة لهم. فيما عرفت انتاج شعبة الاعلاف الخضراء تزايد من 2584.51 الف طن عام 2015 الى ما قيمته 4889.65 الف طن عام 2018، ليتراجع في العام الموالي اذ بلغ 3462.95 الف طن. بينما تم ملاحظة تزايد مستمر في كل من انتاج البقوليات والتبغ مسجلين بذلك اعلى قيمته لهما في عام 2019 اذ بلغت 146.56 الف طن و 15.16 الف طن على التوالي.

3.3 الإنتاج الحيواني في الجزائر:

يعتبر الانتاج الحيواني من أهم دعائم قطاع الفلاحة، حيث بلغ اجمالي أعداد الثروة الحيوانية لعام 2019 ما يقدر بـ 34831.56 الف راس. يمكن ابراز تطور الثروة الحيوانية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة (2019-2017).

الوحدة: ألف رأس

البيان	2017	2018	2019
الابقار	1895.13	1816	1780.59
الاغنام	28393.60	28723.99	29428.93
الماعز	5007.89	4908	4986.12
الجمال	381.88	417	416.52
الخيول	46.84	46	48.63
الارانب (مليون)	1.68	1.70	1.71
خلايا النحل (الف خلية)	1537.08	1658.67	420.41

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 40، 2020.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه، أن عدد الأبقار في الجزائر قد عرف تراجع عام 2019 بما يقدر بـ 1780.59 الف رأس مقارنة بعام 2017 حيث كان 1895.13 الف راس، في حين شهد اجمالي عدد الاغنام تزايد طيلة

سنوات الدراسة ففي عام 2017 كان يقدر بـ 28393.60 الف رأس ووصل في نهاية عام 2019 الى 29428.93 الف راس. اما بالنسبة لإجمالي عدد الجمال فقد سجل اكبر قيمة له عام 2018 بـ 417 الف رأس، ليتراجع في عام 2019 الى 416.52 الف رأس. كما نلاحظ ثباتا نسبيا في السنتين الأولتين من فترة الدراسة بالنسبة لعدد الخيول اما في عام 2019 فقد بلغ عددها 48.63 الف رأس. اما عدد الارانب قد عرف تزايد مستمر وصل في عام 2019 الى 1.71 مليون رأس. في حين سجل اكبر عدد لخلايا النحل في عام 2018 اذ بلغت 1658.67 الف خلية، لتتراجع في العام الموالي الى 420.41 الف خلية. اما فيما يخص اعداد الماعز فقد عرف تذبذبا ففي عام 2017 بلغت 5007.89 الف رأس لتتراجع الى 4908 الف رأس عام 2018 اما في عام 2019 فقد بلغت 4986.12 الف رأس.

الشكل رقم (03): تطور الانتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2017-2019).

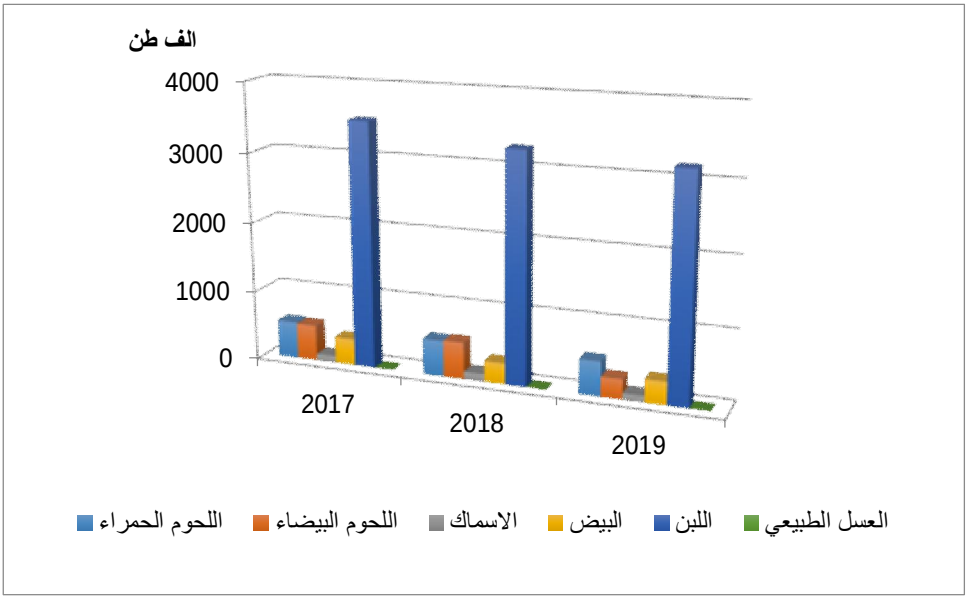

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 40، 2020.

من خلال الشكل أعلاه، يتضح لنا ان الانتاج الحيواني في الجزائر على العموم عرف تراجع خلال الفترة (2017-2019)، أن انتاج إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر قد شهد انخفاضا ففي عام 2017 تم تسجيل ما قيمته 543.89 الف طن ليتراجع الى 509.82 الف طن خلال عام 2019. وشعبة اللحوم البيضاء هي الاخرى عرفت تراجع مسجلة عام 2019 ما يقدر بـ 299.43 الف طن، بعدما كانت تقدر بـ 540 الف طن. فين عرفت كل من شعبتي اللبن والبيض تراجعا هي الأخرى وذلك بتسجيل اعلى قيمة لهما في عام 2017 بما يقارب 3521.21 الف طن و 394.23 الف طن على التوالي، ليتم تسجيل في نفس الشعبتين 3189.24 الف طن(اللبن) و 341.56 الف طن(البيض) خلال عام 2019.اما بالنسبة لإنتاج الاسماك فقد سجل اعلى قيمة له عام 2018 بما يعادل 120.35 الف طن. في حين عرف انتاج العسل ثباتا نسبيا خلال سنوات فترة الدراسة مسجلا أكبر قيمة في عام 2018 بما يقدر بـ 120.35 الف طن.

4. مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي:

1.4 مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام:

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات التي تساهم في تنمية الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي لأي بلد، ومن بين الدور الذي يلعبه في هذا الخصوص هو مساهمته في الناتج الداخلي الخام باعتباره من بين اهم المؤشرات التي تقاس بها اقتصاديات الدول، وفي الجدول ادناه سنحاول التطرق لمساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام في الجزائر[10].

الجدول رقم (04): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2015-2020).

الوحدة: مليار دينار

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج الداخلي الخام من القطاع الفلاحي (مليار دج)	1935.1	2140.3	2219.1	2427	2429.4	2598.5
نسبة الانتاج الفلاحي الى الناتج الداخلي الخام (%)	11.6	12.2	11.8	12	12	14.1
التغير السنوي (%)	9.2	10.6	3.7	9.4	0.1	7

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية: رقم 56 ديسمبر 2021.

عرفت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام معدلات لا بأس بها حيث كانت قيمة الناتج الداخلي الخام من القطاع الفلاحي عام 2015 ما يقدر بـ 1935.1 مليار دينار انتقلت (بعد تزايدها المستمر خلال الفترة 2015-2020) الى ما قيمته 2598.5 مليار دينار كأعلى قيمة لها بنسبة 14.1%(نسبة النتاج الفلاحي الى الناتج الداخلي الخام).

2.4 مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة:

يمثل حجم مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج القومي من المؤشرات الاقتصادية المهمة في حجم الموارد الفلاحية التي يوفرها هذا القطاع ويعد المجتمع الفلاحي من المكونات البشرية الرئيسية في عملية انتاج هذه المواد. لذا يمكن القول ان عنصر القوى العاملة الفلاحية هو جزء مهم من العناصر الانتاجية لكونه عملا انسانيا لذا يعد عصب الانتاج الرئيس في العملية الإنتاجية[11].

الجدول رقم (05): تطور القوى العاملة الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2017-2019).

الوحدة: الف نسمة

البيان	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية
2017	10858	2608.77
2018	12400	2648.98
2019	12700	2693.55

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 40، 2020.

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول السابقة، ان القوى العاملة الكلية في الجزائر في تزايد مستمر خلال الفترة (2017-2019) حيث كانت تقدر بـ 10858 الف نسمة في عام 2017 وصولا الى ما يعادل 12700 الف نسمة. كما ان القوى العاملة الزراعية ايضا عرفت تزايد خلال نفس الفترة ففي عام 2017 بلغت القوى العاملة الزراعية ما يقارب 2608.77 الف نسمة اي ما يمثل حوالي 24.03% من القوى العاملة الكلية، في حين تم تسجيل 2693.55 الف نسمة خلال عام 2019 اي بنسبة 21.21% من إجمالي القوى العاملة في الجزائر.

3.4 تطور الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر:

يلعب القطاع الفلاحي دورا هام في الميزان التجاري، ولتوضيح هذه الأهمية سنتطرق الى دراسة مساهمة الانتاج الفلاحي في كل من الصادرات والواردات كما هو موضح في الشكل ادناه[12].

الجدول رقم (06): تطور الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2015-2020).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	صافي الواردات الغذائية	نسبة الصادرات الى الواردات (%)
2015	239	9329	9090	2.6
2016	327	8224	7897	4
2017	349	8438	8089	4.1
2018	373	8199	7826	4.5
2019	408	7694	7286	5.3
2020	437	7723	7286	5.7

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الاحصائية الثلاثية: رقم: 41، رقم: 55 سبتمبر 2021.

من خلال الجدول السابق يتضح ان اكبر قيمة للصادرات الغذائية كانت سنة 2020 حيث قدرت بـ 437 مليون دولار، مقارنة بعام 2015 والذي سجل اقل قيمة بما يقارب 239 مليون دولار. عموما فقد شهدت الصادرات الغذائية تزايد مستمر خلال فترة الدراسة (2015-2020). اما فيما يخص جانب الواردات الغذائية فقد عرف اعلى قيمة لها عام 2015 حيث قدرت بـ 9329 مليون دولار، بعدها عرفت تراجع ملحوظ مسجلة بذلك أقل قيمة له عام 2019 بما يقدر بـ 7694 مليون دولار ليشهد بعد ذلك ارتفاع عام 2020 بقيمة تعادل 7723 مليون دولار. كما يتضح من خلال معطيات الجدول ان صافي الواردات الغذائية عرف ثبات خلال السنوات الثلاث الاخيرة من فترة الدراسة وذلك بقيمة 7286 مليون دولار، وهي القيمة الاقل اذا ما تم مقارنتها بباقي السنوات ففي عام 2015 قد سجلت ما قيمته 9090 مليون دولار.

الشكل رقم (04): تطور الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر خلال (2015-2020).

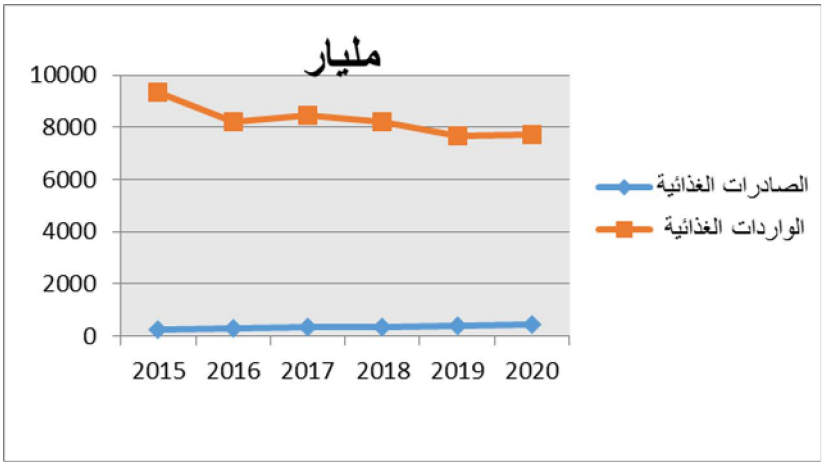

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

يتضح لنا من خلال الشكل، ان قيمة الواردات الغذائية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 الى غاية 2020 كبيرة جدا إذا ما تم مقارنتها بقيمة الصادرات الغذائية لنفس الفترة. وهذا ما يدل على ضعف الانتاج الغذائي في الجزائر والاعتماد على الاستيراد الغذائي، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة.

5. خلاصة:

ضع في خاتمة البحث تلخيصا لما ورد في مضمون البحث، مع الإشارة إلى أبرز النتائج المتوصل إليها، وتقديم اقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث، وافاق البحث إن وجدت.

لقد اتضح لنا من خلال هذه الدراسة، ومن خلال تحليلنا للإحصائيات والمعطيات الفلاحية للجزائر خلال الفترة الممتدة من (2015-2020)، أن القطاع الفلاحي في الجزائر يتميز بالتنوع في كلا شقيه الانتاج النباتي والانتاج الحيواني وهذا ما جعله يلعب دورا استراتيجيا في تحقيق النمو الاقتصادي، فأهمية هذا القطاع امتدت الى باقي القطاعات الاخرى، كما بينت الدراسة أن القطاع الفلاحي ساهم بنسبة لابأس بها في الناتج الداخلي الخام وكذلك في توفير القوى العاملة، كما ابدى دورا في الميزان التجاري وإن كانت نسبة الواردات الغذائية أكبر من الصادرات. وعليه وبهدف النهوض أكثر بهذا القطاع وليتمكن من تحقيق الاهداف المستحقة منه والتغلب على المشاكل التي تواجهه.

وبغية التخلص من التبعية لقطاع المحروقات نقترح التوصيات التالية:

- إجراء دراسات متعمقة لمكونات القطاع الفلاحي لمعرفة الثغرات والصعوبات التي تواجه القطاع لمعالجتها أو محاولة التخفيف منها.
- العمل على تحسين المنتجات الفلاحية بما في ذلك الغذائية منها وتنويعها، وذلك لتحقيق الامن الغذائي ومنه تقليل نسبة الاستيراد لهذه المنتجات.
- محاولا ايجاد حلول للنهوض بالاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، وتوجيه الجهود للقطاعات الاخرى كالقطاع الفلاحي وذلك بغية تحقيق التنويع الاقتصادي.

6. الهوامش والإحالات:

(1) سهام مسغوني، رابح بلعباس، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط-دراسة قياسية لبعض الدول العربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، المجلد 20، العدد 2، 2020، ص ص: 262-275.

(2) بومخلوف عبد النور، كموش عبد المجيد، القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي لتحقيق النمو الاقتصادي–دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية المسيلة، الملتقي الوطني الاول حول تحسين اداء الاقتصاد الجزائري المداخل والحلول، جامعة تبسة، الجزائر، يوم 2018/04/25.

(3) عزيز دحماني، العرابي خديجة، دور القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر -زراعة التمور نموذجا، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد 1، العدد 4، 2017، ص ص: 20-39.

(4) ساعو باية، سيار زوبيدة، رصد امكانيات الانتاج النباتي والفلاحي في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والافاق جامعة البويرة، الجزائر، يوم 2021/03/11.

(5)سنوسي سيد احمد ، بلهادي عبد الصمد، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وامكانياته في تحقيق التنمية الاقتصادية- قطاع الزراعة نموذجا-، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والافاق جامعة البويرة، الجزائر، يوم 2021/03/11.

(6) بوراي زينب، بن سالم سعاد، تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من اشكال التسويق الزراعي الدولي الواقع والافاق، الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والافاق جامعة البويرة، الجزائر، يوم 2021/03/11.

(7) نعيمة زلاطو، حكيم حداشي، المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري، للوصول إلى التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 2، العدد 3، 2019، ص ص: 34-53.

(8) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تم الاسترداد من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية- المجلد 40، بتاريخ (27 04, 2022): http://www.aoad.org/aasyxx.htm

(9) طويجيني زين العابدين ، معقال نسيبة، القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقويمية لإمكانياته الطبيعة، التقنية والبحثية، ولأداءه الاقتصادي ، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 3، العدد 1، 2017، ص ص: 212-230.

(10) بنك الجزائر، تم الاسترداد من بنك الجزائر-النشرات الاحصائية الثلاثية رقم 41 ورقم 55 بتاريخ . (27 04, 2022)، https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_2021AR.htm

(11) سعاد مزلف، الطاهر شليحي، قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2018) باستخدام نموذجArdl ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، لمجلد 6، العدد 1، 2020، ص ص: 240-260.

(12) بنك الجزائر، تم الاسترداد من بنك الجزائر-النشرة الإحصائية الثلاثية رقم: 56 بتاريخ (27 04, 2022)، https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_2021AR.htm